

**مذكرة إخبارية**  
**للمندوبية السامية للتخطيط**  
**حول نتائج بحوث الظرفية المتعلقة بإنجازات**  
**الفصل الأول لسنة 2012**  
**وتوقعات الفصل الثاني لسنة 2012**

تتم بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والتي تستقى نتائجها من تصريحات مسؤولي المقاولات، قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة. ويستخلص من هذه البحوث التي أنجزت في الفصل الثاني من سنة 2012 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات خلال الفصل الأول لسنة 2012 مقارنة مع الفصل السابق وكذا التوقعات بالنسبة للفصل الثاني لسنة 2012 النتائج التالية:

**1. المنجزات خلال الفصل الأول من سنة 2012**

تبين نتائج هذه البحوث أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد عرف شبه استقرار في الإنتاج خلال الفصل الأول لسنة 2012 مقارنة مع الفصل السابق، حيث أن 42% من مسؤولي المقاولات صرحوا باستقرار الإنتاج، 33% منهم أكدوا انخفاضه فيما صرح 25% منهم بارتفاعه. ويعزى هذا الشبه استقرار، إلى التأثير المزدوج للاستقرار الذي تكون قد سجلته أنشطة البناء (65% من مسؤولي المقاولات صرحوا باستقرار الإنتاج و23% بانخفاضه و 12% بارتفاعه) من جهة، وإلى الانخفاض الطفيف الذي تكون قد سجلته أنشطة الأشغال العمومية (41% صرحوا بانخفاض الإنتاج، 34% بارتفاعه و 25% باستقراره) من جهة أخرى.

بالنسبة للأشغال العمومية، فقد سجل التراجع بالخصوص في أنشطة "الأشغال البنائية الضخمة" و "أشغال نجارة حديدية، قفالة"، فيما تكون أنشطة "الأشغال المختصة في الهندسة المدنية" و "انجاز الشبكات" قد عرفت ارتفاعا.

وقد عرف قطاع المعادن، ارتفاعا في الإنتاج وذلك نتيجة الارتفاع الذي يكون قد حصل أساسا في إنتاج "المعادن غير الحديدية". كما عرف قطاع الطاقة، تحسنا في الإنتاج نتيجة الارتفاع الذي يكون قد سجل أساسا في إنتاج "الكهرباء".

من جهته، عرف إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، حسب تصريح أرباب المقاولات، انخفاضا طفيفا خلال الفصل الأول لسنة 2012 مقارنة مع الفصل السابق. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض الإنتاج الذي يكون قد سجل على صعيد "المنتجات الكيماوية والشبه كيماوية" و"منتجات أخرى للصناعات الغذائية" و"منتجات النسيج وصناعة الملابس المنسوجة" و"الورق والورق المقوى والطباعة". في حين، تكون أنشطة "منتجات مستخرجة من تحويل معادن المحجرة" و"منتجات الصناعات الغذائية" قد عرفت ارتفاعا في إنتاجها.

وفيما يتعلق بوضعية دفتر الطلب خلال الفصل الأول لسنة 2012، فقد صرح أغلبية مسؤولي مقاولات قطاعي المعادن والطاقة و70% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية و64% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية أنها في مستوى عادي. في المقابل، اعتبر هذا المستوى ضعيفا من طرف 30% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و28% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية.

وفيما يخص التشغيل، أوضحت نتائج البحث أن عدد المشتغلين يكون قد عرف إجمالا، خلال الفصل الأول لسنة 2012، شبه استقرار في قطاعات البناء والأشغال العمومية (87% من أرباب المقاولات صرحوا بالإستقرار) وفي قطاع الصناعة التحويلية (67%). فيما يكون قد عرف هذا العدد انخفاضا في قطاعي الطاقة والمعادن خلال الفصل الأول لسنة 2012 مقارنة مع الفصل السابق.

من جهة أخرى، تبين نتائج البحث أن نسبة قدرة الإنتاج غير المستعملة للمقاولات خلال الفصل الأول لسنة 2012 تكون قد بلغت 29% في قطاع البناء والأشغال العمومية (مقابل 32% في الفصل السابق) و22% في قطاع الصناعة التحويلية (نفس النسبة كالفصل السابق) و15% في قطاع الطاقة (مقابل 18%) و13% في قطاع المعادن (نفس النسبة كالفصل السابق). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تتراوح ما بين 12% على مستوى "صناعة الملابس باستثناء الأحذية" و36% على مستوى "آلات ومعدات التجهيز (دون معدات النقل)".

## 2. التوقعات الخاصة بالفصل الثاني لسنة 2012

فيما يخص التوقعات الخاصة بالفصل الثاني لسنة 2012، فمن المنتظر أن يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا، حيث أن 53% من رؤساء المقاولات يتوقعون ارتفاعا في الإنتاج و37% استقراره فيما 10% منهم يتوقعون انخفاضه.

كما تشير التوقعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، حسب تصريحات مسؤولي المقاولات، إلى أن الإنتاج سيعرف ارتفاعا خلال الفصل الثاني لسنة 2012 مقارنة مع الفصل السابق. وهكذا، فإن 46% من مسؤولي المقاولات يتوقعون ارتفاع الإنتاج و 41% استقراره و 13% انخفاضه. ويعزى هذا المنحى بالأساس إلى التحسن المرتقب في أنشطة "المنتجات الكيماوية والشبه كيماوية" و"منتجات معدنية (دون آلات ومعدات النقل)" و"منتجات مستخرجة من تحويل معادن المحجرة".

بالنسبة لقطاع الطاقة، فمن المنتظر أن يعرف ارتفاعا في الإنتاج، وذلك بفضل الارتفاع المزدوج المرتقب في إنتاج "تكرير البترول" و "الكهرباء". وعلى العكس، يتوقع مسؤولوا مقاولات قطاع المعادن انخفاضا في الإنتاج، وذلك نتيجة الانخفاض المتوقع في إنتاج "المعادن غير الحديدية".

فيما يخص التشغيل، فإن مسؤولي المقاولات يتوقعون، خلال الفصل الثاني من سنة 2012، ارتفاعا في عدد اليد العاملة المشتغلة في قطاع الطاقة، واستقرارا في قطاع المعادن. بينما ينتظر، حسب تصريحات أرباب المقاولات، أن يسجل شبه استقرار في قطاع الصناعة التحويلية (84% من مسؤولي المقاولات يتوقعون استقرار هذا العدد) وفي قطاع البناء والأشغال العمومية (61%).